ان مجموع المعلولات الممكنة اما ان يكون واجبا بنفسه واما ان يكون ممكنا واذا
كان ممكنا فالمقتضي له اما نفسه او جزء او امر خارج عنه اما كون مجموع المعلولات
الممكنات واجبا بنفسه فمن معلوم الفساد بالضرورة لان المجموع اما كل واحد
واحد من الافراد واما الهيئة الاجتماعية واما مجموعها وكل من ذلك ممكن فاذا
ليس الافراد ممكنة وكل منها معلول ولو قدر لا غاية له والمعلول من حيث هو
معلول لا بد له من علة وكل منها لا بد له من علة وتعاقب معلولات لا تتناهى
لا يمنع ان يكون كل منها محتاجا الى العلة فاذا لم يكن ثم مجموع الا هذه الاحاد
التي كل منها معلول محتاج لزم ان لا يكون في الوجود الا ما هو معلول محتاج ومن
المعلوم بالضرورة ان المعلول المحتاج لا يوجد بنفسه فعلى هذا التقدير لا يكون
في الوجود ما يوجد بنفسه وما لا يوجد بنفسه لا يوجد الا بموجد والموجد
اذا لم يكن موجودا بنفسه كان مما لا يوجد بنفسه ولا يوجد فيلزم ان لا يوجد
شيء قد وجدت الموجودات وهي كلها موجودة فلا بد من غير موجود بنفسه
وهو جمع بين النقيضين الوجه الثالث ان نقول اردنا بجملة ما يفتقر
اليه المجموع العلة الفاعلة فان الكلام انما هو في اثبات الفاعل لمجموع
الممكنات ليس هو فيما هو اعم من ذلك فيقال ان اردتم العلة الفاعلة
التامة فلم قلتم انه يستلزم ان يكون بعض الاجزاء كافيا في المجموع فيقال
قلنا ذلك لانه اذا وجدت العلة الفاعلة التامة لزم وجود المعلول
فانا انما نعني بالعلة مجموع ما يلزم من وجوده وجود المعلول فان الممكن
لا يوجد حتى يحصل المرجح التام المستلزم لوجوده فاذا كان الفاعل فاعلا
باختياره فلا بد من القدرة التامة والارادة الجازمة فلا يحصل الممكن
بدون ذلك ومتى وجد ذلك وجب حصول المفعول فما شاء الله كان
وما لم يشا لم يكن فما شاء الله وجب وجوده وما لم يشاه امتنع وجوده

فان حصل

فان حصل الممكن المؤثر التام وجب وجوده بغيره وان لم يحصل امتنع وجوده لانتفاء
المؤثر التام فوجوده لا يحصل الا بغيره واما عدمه فقد قيل انه ايضا لا بد له من علة
وهو قول ابن سينا واتباعه المتاخرين الذين يقولون ان الممكن لا يترجح احد طرفيه
على الاخر الا بمرجح وقيل لا يحتاج عدمه الى علة وهو قول نظار السنية المشهورة
كالقاضي ابي بكر وابي المعالي والقاضي ابي يعلى وابن عقيل وهو احد قولي الرازي
فانه يقول بقول هؤلاء تارة وهؤلاء تارة لكن هذا اخر قوليه فان العدم
عندهم لا يفتقر الى علة واذا قيل عدم لعدم علته فمعناه ان عدم علته مستلزم
لعدمه لا انه هو الذي اوجب عدمه بل اذا عدمت علته علمنا انه معدوم
فكان ذلك دليلا على عدمه لا ان احد العدمين اوجب الاخر فان العدم لا
تاثير له في شيء اصلا بل عدمه يستلزم عدم علته وعدم علته يستلزم عدمه
من غير ان يكون احد العدمين مؤثرا في الاخر واما وجوده فلا بد له من المؤثر
التام واذا حصل المؤثر التام وجب وجوده والا امتنع وجوده ولهذا تنازع
الناس في الممكن هل من شرطه ان يكون معدوما فالذي عليه قدماء الفلاسفة
كارسطو واتباعه من المتقدمين والمتاخرين حتى الفارابي معلمهم الثاني فان
ارسطو معلمهم الاول حتى ابن سينا واتباعه واتفق هؤلاء ايضا لكن تناقضوا
كابن رشد وغيره وجمهور نظار اهل الملل من المسلمين وغيرهم ان من شرطه
ان يكون معدوما وانه لا يعقل الامكان فيما لم يكن معدوما وذهب ابن سينا
واتباعه الى ان القديم الموجود بغيره يوصف بالامكان وان كان قديما ازليا
لم يزل واجبا بغيره لكنه قد صرح هو واصحابه في غير موضع بنقيض ذلك
كما قاله الجمهور وقد ذكرت بعض الفاظه في كتابه المسمى بالشفا في غير هذا
الموضع واصحابه في غير موضع بنقيض ذلك كما قاله الجمهور وقد ذكرت بعض
الفاظه في كتابه المسمى بالشفا في غير هذا الموضع واصحابه الفلاسفة المتقدمين

Copyright © King Saud University